

## 3

## الاعتقال والعودة

الثلاثاء 15 يونيو 2021 ، 3 مساءً بتوقيت  
وسط أوروبا الصيفي

## نقاط العمل

أسئلة يجب الإجابة عليها عند تقييم الاستراتيجيات:  
هل تطبق الدولة إجراءات احتجاز المهاجرين؟ إذا كان الأمر كذلك، ففي أي سياق (إداري أو جنائي أو مخصص)؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هي الأسباب؟  
هل لدى الدولة قوانين تحظر احتجاز أي مجموعة من الناس؟  
هل هي دولة منشأ أم عبور أم وجهة؟  
هل تطبق الدولة أي حد زمني لاحتجاز المهاجرين؟  
هل لديها سياسة احتجاز إلزامية أو تقديرية؟  
كيف يتم تقييم مدى ضرورة وتناسب كل حرمان من الحرية؟

إن نموذج بدائل الاحتجاز ليس نهجًا واحدًا يناسب الجميع ويتلاءم على الصعيد العالمي. يجب أن ينصب تركيزنا على أولوية الحق في الحرية، الذي يعتبر حقًا أصليًا. ومن خلال العمل محليًا، يتعين علينا تقييم الوضع المحدد في كل بلد. في بعض الحالات، ستعمل بدائل الاحتجاز كأسلوب لتقييم ما إذا كانت تدابير الاحتجاز ضرورية ومنتاسبة ولا سيما في سياقات الاحتجاز الإلزامي. ومن الضروري تأطير بدائل للاحتجاز بشكل أصيق.

ويتعين علينا أن نتجاوز نموذج بدائل الاحتجاز، نحو التخلص التام من الحرمان من الحرية لأسباب تتعلق بالهجرة.

وعلى أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا نستفسر بما فيه الكفاية عن سبب احتجاز العمال المهاجرين لانتهاكهم القانون الإداري. وأن نتساءل لماذا يدفع المهاجرون الثمن النهائي في نظام يعتمدون فيه على أرباب عملهم. إننا بحاجة للتساؤل عن سبب تجريم هجرة اليد العاملة. ويجب أن تأخذ استجابتنا في الاعتبار اللجوء للسلطة القضائية بشكل أكثر فاعلية، للطعن في إجراءات الاحتجاز مع التركيز على الكفالة والطعن في إجراءات الترحيل.

ويمكن للتقاضي أن يقود الطريق. قد توفر التشريعات ضمانات ضد الاحتجاز، ولكن إذا لم تكن هناك رقابة، فلن يتم الالتزام بها. يمثل التقاضي الدستوري إحدى الطرق لتعزيز الرقابة القضائية. وتشكل الضمانات الإجرائية فرصةً مثيرةً للاهتمام للتشكيك في قرار حرمان شخص من حريته في سبيل إنفاذ قوانين الهجرة.

الاستراتيجيات الإقليمية مهمة، لا سيما الدعوة التي تتناول الحالات التي تؤدي إلى عدم انتظام الهجرة، ومن ثم الاحتجاز والترحيل.

وتمثل بدائل الاحتجاز إستراتيجية مفيدة عندما تكون هناك لغة قانونية واضحة تسمح بالاحتجاز، وحيث لا نرى أن لغة حقوق الإنسان التي تعزز الحق في الحرية لها أي فرص. وتعتبر بدائل الاحتجاز تديراً فعالاً من حيث التكلفة، وهو تدبير مفيد مع بعض الحكومات. إنها مسألة إستراتيجية في سياقات معينة.

ويتعيّن علينا أن نتساءل عن المقاربات المتبعة إزاء الهجرة باعتبارها تهديداً أو مشكلة تتطلب ردّاً أمنياً، بما في ذلك عسكرة إنفاذ قوانين الهجرة والاحتجاز والترحيل. ينصبّ التركيز على تسوية الأوضاع والمسارات القانونية وكيفية دخول غير المواطنين إلى بلد ما، وما إلى ذلك. ولا بد لنا من الإصرار على أن الهجرة حق من حقوق الإنسان وأن نكافح كراهية الأجانب، التي أصبحت أداة سياسية يُنظر بموجبها إلى المهاجرين على أنهم تهديد أمني.

ومن الإستراتيجيات المثيرة للاهتمام أيضاً إستراتيجيات منع المؤسسات المسؤولة عن الاحتجاز والترحيل والدعوة إلى مناهضة دور الشركات الخاصة في كلا النشاطين.

إننا بحاجة إلى التخلص من تعقيد وضع الهجرة غير القانونية. وهي أكثر بكثير من مجرد وثيقة ولا يتم تناولها في الواقع من خلال برنامج لتسوية الأوضاع. ليس من المنطقي أن تعيش العائلات لعقود في وضع غير قانوني مع عدم مقدرتها على التغلب على مثل هذا الوضع. إن هذه مخالفة إدارية لا تسقط بالتقادم، شأنها شأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. تشير السياسات العامة والشاملة للهجرة إلى أننا بحاجة إلى توسيع نطاق الجدول ليشمل السلطات المحلية وسلطات العمل وسلطات التعليم ومقدمي الخدمات الصحية، وما إلى ذلك. هذه هي الطريقة التي نتغلب بها على مناقشة تستند بدقة إلى المخالفة - العقوبة والتحرك نحو مناقشة كيفية تلبية احتياجات تلك العائلة. وينبغي ألا تقتصر الحلول على الاحتجاز وبدائل الاحتجاز، بل ينبغي أن تقتصر على الإدماج. تلك هي المناقشات التي ينبغي أن نجريها في جميع المجتمعات، بغض النظر عن جنسية الناس. ولا نحتاج إلى منظور مختلف. هناك فرص في الميثاق العالمي بشأن الهجرة. نحن بحاجة إلى التحرك من هذا الاجتماع الصغير. في جوهرها، هذه مناقشة اجتماعية متعددة الأبعاد. ويتعين علينا إشراك المزيد من الجهات الفاعلة في المناقشة.